المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 - Electronic ISSN 2790-1254
العدد11A 2023 كانون الاول
No. 11A December 2023

الجريمة في المجتمع العراقي (دراسة ميدانية في محافظة المثنى)

الباحث: باسم عاجل عشيش
أ.د. طالب عبد الكريم كاظم
جامعة القادسية \ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع
Basmajl893@gmail.com

الملخص

تتمحور مشكلة البحث حول السؤال التالي: ما هو واقع الجريمة في المجتمع العراقي؟ وتنبع أهمية هذا البحث من الإدراك العميق للمشكلة التي يتعين دراستها، حيث تعتبر الجريمة كظاهرة اجتماعية وجانب من جوانب السلوك المنحرف، وهو سلوك بشري ينشأ أساساً من الواقع الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد الذي يرتكب السلوك المنحرف أو الجريمة. لذا، فإنها تعكس هذا الواقع. ويعتبر المجرم، من وجهة نظر علم الاجتماع، كمنتج للجريمة أو السلوك المنحرف. وكما تأتي أهمية هذا البحث من تفاقم واقع الجريمة في الوقت الحالي، الذي يعد مظهراً من مظاهر الانحراف وعدم الانتظام في سلوكيات الأفراد، بالإضافة إلى الخروج عن القواعد العرفية والقانونية. لتحقيق هذه الأهمية، يهدف البحث إلى معرفة واقع الجريمة في المجتمع العراقي، من خلال وصفها وتأثيرها في حياة الأفراد. فقد كانت التحولات التي طالت المجتمع العراقي المعاصر لها تأثير كبير في انتشار الجرائم بشكل واسع، حيث أصبحت ظاهرة الجريمة سائدة في معظم دول العالم، بغض النظر عن نظامها وسياستها الاقتصادية ومدى تطورها، نتيجة للتقدم التقني وتغير أنماط النشاط. ولذلك، فإن الدوافع الإجرامية لدى العناصر المنحرفة في المجتمع قد دفعتهم إلى ارتكاب جرائم متنوعة وخطيرة، مثل جريمة الخطف، كوسيلة لابتزاز الأغنياء والانتقام. وخلص البحث بمجموعة من النتائج نذكر منها: (1. أدى انهيار الدولة العراقية في عام 2033م بجميع جوانبها إلى زيادة معدلات الجريمة وتنوعها، مما أدى إلى تشقق كبير في البنية التنظيمية لهذا المجتمع. 2. يعتبر الجهل والظروف الاقتصادية السيئة مثل البطالة والفقر من العوامل التي تساهم في الجريمة في المجتمع.3. تعد الجرائم الاقتصادية من أخطر القضايا التي تواجه المجتمع العراقي، لما لها من آثار سلبية على مجمل مرافق الدولة). ومن هذه النتائج يوصي الباحث بما يأتي: (1. ضرورة التأكيد على المحاكم في لإسراع عند النظر في كافة القضايا المطروحة عليها خاصة التي تتعلق بالقتل، او السرقة، او الزنا، او الخاصة بخرق الأعراف الاجتماعية وذلك لأن التأخير في النظر فيها يودي الى عدم الثقة بالقانون ويؤدي التصرف الفردي وعدم المبالاة بالقانون. 2. العمل على تنشيط دور الجمهور بالتعاون مع جهاز الشرطة بالأخبار عن كل مرتكبي الجرائم لكي ينالوا جزاءهم على وفق القانون).

الكلمات المفتاحية: الجريمة، المجتمع.

Crime In Iraqi Society -Field Study In Muthanna Governorate

Researcher: Bassem Ajel Ashish
Prof. Dr. Talib Abdel Karim Kazem
Al-Qadisiyah University / College of Arts / Department of Sociology

Summary

The focus of the research problem revolves around the following question: What is the real crime in Iraqi society? The importance of this research stems from the deep awareness of the problem that it controls only, as crime is considered a social phenomenon and an aspect of deviant behavior, human control that essentially arises from the social reality that goes back to the individual who commits deviant behavior or a crime. So, consideration of this reality. Criminality is considered, from a sociological point of view, as a product of crime or deviant behavior. The importance of this research also comes from the

real crime agreement at the present time, which is a manifestation of deviation and irregularity in dealing with individuals, in addition to departure from ethical regulatory rules. To achieve this importance, research was planned to find out the truth about crime in Iraqi society, through its description of people's lives. Contemporary Iraqi crime has had a major impact on the diversity of society and its broad diversity, as it has become the leading crime phenomenon in most countries of the world, regardless of their economic systems and policies and the extent of their development, as a result of technical progress and changing methods. He considered that the criminal motives of deviant elements in society had led them to commit various crimes and crimes such as kidnapping, extortion of the rich and revenge.The research concluded with results that we mention: (1. The prominent presence in the Iraqi state in the year 2033 AD in its various aspects led to an increase and diversity of crimes, leading to major cracks in the infrastructure of this society. 2. Ignorance and negative economic conditions such as employment and poverty are factors that It contributes to societal crime. 3. The multiplicity of economic diversity is one of the diseases that afflict Iraqi society, because of its serious impact on all state facilities). Among these results are the following: (1. Testimony is required in court to expedite the consideration of the various discrete private details related to murder, secrecy, or adultery, or specifically confirming social norms, because differing consideration of them leads to a lack of confidence in the law and permits To prevent non-compliance with the law, 2. Work to compensate for the role of the public, in cooperation with the police, by providing information about all perpetrators of crimes so that they receive their punishment according to the law.

Keywords: crime, society.

المبحث الأول / عناصر البحث الأساسية

أولًا/ مشكلة البحث

مع تزايد ظاهرة الجريمة في البناء الاجتماعي للمجتمع، أصبح من الضروري تكثيف الجهود لدراسة وتحليل أبعادها المتنوعة والتعرف على العوامل التي تساهم في انتشارها. إذ الجريمة هي مشكلة خطيرة تؤثر على الفرد والمجتمع على حد سواء. يمكن النظر إلى الجريمة كظاهرة نفسية اجتماعية متعددة الجوانب. رغم أنها لها جذور نفسية، إلا أن تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها لا يمكن تجاهلها. كل مجتمع يسمح لأفراده بالتعبير عن بعض السلوكيات، ولكنه يعاقب الفاعل إذا تجاوز الحدود المقبولة.

تركز مشكلة البحث الحالية على تأثير الجريمة على الفرد والمجتمع وعلاقتها ببعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر فيها. والجريمة هي ظاهرة إنسانية سلبية تهدد استقرار المجتمع. الجريمة تهدف إلى استبعاد الآخر والاعتداء على وجوده. الجريمة، التي ظهرت مع ظهور الإنسان وتطورت مع تاريخه، أصبحت أكثر خطورة مع مرور الوقت. الجريمة هي سلوك غير متحضر يتحرك بدوافع عدوانية وطاقات جسدية ويستهدف الأشخاص وممتلكاتهم. لذا، الجريمة تعتبر من الأسلحة الخطيرة التي تقوض الكثير من إنجازات المجتمع والأمة والوطن. الجريمة، بتداعياتها المتنوعة وموجبتاها العميقة، تخلق ظروفًا استثنائية

وغير مستقرة تعرقل الحياة الاجتماعية والسياسية والتنموية. ومن هنا لجأ الباحث الى التساؤل الرئيس والمتمثل بالسؤال: **ما واقع الجريمة في المجتمع العراقي؟**

ثانيًا/ أهمية البحث

1) تبرز أهمية الدراسة من الظروف التي مر بها المجتمع العراقي خلال مرحلة الانهيار، وظهور مشاكل عدة انتشرت في مجتمعنا العراقي بعد الانهيار عام 2003، من جرائم ثأر، وسرقة، وقتل، وإدمان المخدرات ومازال جميعنا يعاني منها، فضلاً عن الظواهر والتغيرات لمراكز وأدوار اجتماعية عدة للأفراد.

2) تأتي أهمية هذه الدراسة من تفاقم واقع الجريمة في الوقت الحاضر الذي تشكل مظهراً من مظاهر الانحراف وعدم انتظام سلوكيات الأفراد، وكذلك الخروج عن القواعد العرفية والقانونية الوضعية.

3) تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تزود القائمين على السياسات الجنائية في العراق بمعلومات عن واقع الجريمة في المجتمع العراقي من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

ثالثًا/ أهداف البحث

حاول هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

1) معرفة واقع الجريمة في المجتمع العراقي.

2) الكشف عن العوامل المؤثرة في زيادة معدلات الجرائم في المجتمع.

3) الكشف عن أبرز الجرائم التي تساهم في زيادة الانحلال في المجتمع.

رابعًا/ تحديد المفاهيم والمصطلحات

1) الجريمة (the crime)

عرف الأنسان الجريمة والسلوك الإجرامي من فترة زمنية بعيدة قد تعود إلى المراحل الأولى لوجود البشرية على الأرض وتكون من التنظيمات الاجتماعية والجماعات الإنسانية ذات الأهداف المختلفة. وعلى ضوء تلك الانحرافات ونوع الجرائم وضعت المجتمعات البشرية قوانين وقواعد لضبط سلوك الإنسان داخل جماعته وتحديد العقوبات حسب طبيعة الجريمة وحجم الضرر وحالة المجرم لغرض محاسبة المخالفين لقوانين ودساتير الدول والجماعات من جهة وحماية المجتمع ومؤسساته وتنظيماته من جهة أخرى، كذلك اختلفت العقوبات والقوانين حسب اختلاف طبيعة وقوانين وقيم ومعارف المجتمعات البشرية[1].

تعرف الجريمة من منظور علم الاجتماع: بأنها السلوك المخالف لما ترتضيه الجماعة أو ان لكل جماعة نوعين من أنماط السلوك الأول إيجابي أو مرغوب ر، والثاني سلبي أو غير مرغوب فيه[2].

أما العالم الاجتماع الفرنسي (أميل دوركهايم E. Durkheim) فقد عرف الجريمة بأنها ظاهرة اجتماعية موجودة في كافة المجتمعات البشرية [3]، وأيضًا يصفها بأنها ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع نظير حياة متطورة ويتحمل الفرد أثارها نظير تمتعه بحرية الاختيار [4].

تعرف الجريمة من المنظور القانوني: هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، وقانون العقوبات هو القانون الذي يتضمن الأفعال المحرمة ومقدار عقوبتها. ولما كانت الجريمة بطبيعتها عملاً ضاراً بالمجتمع لذي شرعت الهيئة الاجتماعية عقابا على من يرتكبها [5]، فقد عرفها دونالد كرسي D. cress بأنها الفعل الذي أجمع الناس على استنكاره، وهو يمثل حالة انتهاك للقانون الجنائي [6].

2) المجتمع (the society)

يعرف المجتمع " بأنه بيئة طبيعية تحوي مجموعة من الأفراد والأسر يرتبطون مع بعضهم البعض بتراث ثقافي وتاريخ مشترك ومعتقد ديني واحد أحياناً ولهم طموحات وأهداف مشتركة يشعرون بالولاء ولانتماء

لهذا الكيان تواكبهم مؤسسات ومنظمات وهيئات تساندهم في رسم خطط المستقبل وتقدم خدمات لهم وتنظم العلاقة فيما بينهم ضمن قوانين وأنظمة خاصة [7].

يعرف المجتمع " بأنه عبارة عن جماعة من الناس يعيشون في جو اجتماعي واحد من حيث الحوائج وتحت تأثير عامل مشترك من حيث العقائد والأهداف، وبذلك يتلاحمون ويترابطون في حياة اجتماعية واحدة [8].

المبحث الثاني/ واقع الجريمة في المجتمع العراقي المعاصر

يسعى هذا المبحث إلى تحليل واقع الجريمة في المجتمع العراقي المعاصر وتداعياتها على المجتمع في ضوء أدبيات والاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة المجتمعية، إذ كانت لأشكال التحولات التي عصفت في المجتمع العراقي المعاصر، الأثر الكبير في أنتشار الجرائم بشكل واسع، إذ سادت ظاهرة الجريمة معظم دول العالم بصرف النظر عن نظامها وسياستها الاقتصادية ومدى تطورها، نتيجة التقدم التقني وتغير أنماط النشاط، فأن النوازع الإجرامية لدى العناصر المنحرفة من المجتمع ودفعتهم إلى اتخاذ جرائم متنوعة وخطرة كجريمة الخطف كوسيلة لابتزاز الأغنياء والانتقام [9].

مرّ المجتمع العراقي بالعديد من الظروف البالغة التعقيد والصعوبة، إذ كانت الحروب والاحتلالات الأجنبية عليه وما تعرض له من تقلبات سياسية وأيدولوجية واقتصادية كان لها الأثر البالغ في تنامي الجريمة وبخاصة ما بعد عام 2003م، إذ كان لانهيار الدولة العراقية بكامل مفاصلها سبباً في اتساع دائرة الجريمة وتناميها بجميع أشكالها (مما احدث شرخا كبيرا في البنية التنظيمية لهذا المجتمع، إذ ضعفت القواعد والأسس والمعايير والضوابط التي كانت قائمة عليها البنى التنظيمية في هذا المجتمع وخاصة الرسمية منها ، مما فتح الباب على مصراعيه لكل من هب ودب من المنحرفين والمجرمين ليفعلوا أفعالهم ويشبعوا حاجاتهم ورغائبهم البهيمة التي سيطرت على نفوسهم المريضة فحدثت عمليات سلب ونهب وتخريب لدوائر الدولة ومؤسساتها وممتلكاتها) [10].

يرجح علماء الاجتماع أنّ (الجريمة تعد مشكلة تتعدد أبعادها، وتتداخل فيها العوامل البيولوجية، والنفسية، والاجتماعية، كما أنها تضم مجموعة كبيرة من الأفعال، والجريمة في الريف مشكلة بحد ذاتها، وظاهرة إجتماعية سلبية، ساعدت مجموعة من العوامل على ارتفاع نسبة السلوك الإجرامي في المجتمع الريفي، فعلى الرغم من وجود الكثير من الضوابط الاجتماعية من قيم، وأعراف، ودين، وقانون، ورأي عام ..... وغيرها من الضوابط الاجتماعية، إلا أنها تزداد مع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي الحاصل في المجتمع الريفي [11].

ينقسم المجتمع العراقي إلى قسمين مهمين اجتماعياً:

1) المجتمع المدني: في الغالب الأعم يتكون المجتمع المدني من خليط غير متجانس من المواطنين المتنوعين في الفكر والعقيدة والنسيج والصفة والنسب، على عكس الريف الذي يُعبر عن وحدة واحدة لمجتمع أو نسيج واحد بغالبية واحدة كالنسب أو العقيدة أو الصفة [12].
مر المجتمع المدني بمراحل مختلفة وسلسلة من التطورات منها اقتصادية وسياسية، إذ شهد العقدان الماضيان من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرون ظاهرة ترسيخ قاعدة الدولة لمؤسساتها، بالإضافة إلى وجود الأجهزة الأمنية التي تكون في الغالب تتحكم في سيطرتها على المدينة أكثر من الريف بسبب جغرافية القاسية والمتشعبة.

تلعب الأسرة باعتبارها النواة الأولى في ترسيخ مفهوم المبادئ الأخلاقية السليمة وتنشئتهم تنشئة اجتماعية تبعدهم عن الانحراف وتُقيهم خطر القدوة السيئة، لكن ذلك لا يمنع من تمرد البعض إلى ارتكاب جرائم أقل من الجرائم الموجودة في المناطق الريفية، إذ يميل أهل الريف إلى الخشونة في علاقاتهم الاجتماعية، أمّا أهل المدينة فإنهم يرتكبون جرائم الأموال أكثر من القتل عادة كالسرقة والنصب وخيانة الأمانة والمشاجرة التي لا تتعدى كونها من الجرائم البسيطة [13].

في المدينة يمكن أنّ تكون مساحة أقل لاختباء المجرمين، فأن نسبة إلقاء القبض عليهم تكون مرتفعة، على عكس الريف الذي تكون مساحة اختباء المجرمين كبيرة جداً بسبب مخاوف اختراق الأجهزة الأمنية للمناطق الوعرة وصعوبة البحث عنهم بسب التضاريس المعقدة، إضافة إلى امتناع أهل العشائر من التبليغ على المجرمين تحاشاً للمسائل العشائرية.

في الآونة الأخيرة نشطت جرائم المدينة بشكل أوسع ، مما كانت عليه قبل سنوات عديدة، ويعزو سبب ذلك للتوسع العمراني واتساع رقعة المدينة الجغرافية، بالإضافة إلى قلة فرص العمل والسكن العشوائي الذي انتج جماعات غير قادرة على مسايرة الواقع الاقتصادي والحياتي، ومن المعلوم أنه كلما زادت كثافة السكان كلما ارتفعت نسبة الإجرام، فإن أغلب الجرائم تظهر عبر مضافات غير مستقرة ، إذ أثبتت الإحصاءات أنّ (40%) من المجرمين هم مجرمون عاديون، وأنّ (75%) من المجرمين كانت أسرهم كانت تعاني من التفكك وعدم الترابط الأسري، وأن اغلب حالات الجرائم في المدينة تحمل طابع التفكك الأسري، وأن الغالبية العظمى من المجرمين غالباً ما تكون علاقاتهم سيئة مع أهلهم [14]، (إذ ان الجريمة المنظمة والعصابات يكون مصدرها الأحياء المختلفة، وفضلا عن توافر العوامل المساعدة لنشوء مثل هذه المنظمات الإجرامية، فان المنتمين إليها يعتقدون ان المجتمع ساهم بشكل أو بآخر في جعل أحياؤهم متخلفة وفي كونهم فقراء لذا فإنهم ينتقمون من المجتمع بتكوين هذه العصابات التي تقوم بارتكاب مختلف أنواع الجرائم خارج مناطق سكناهم) [15].

2) المجتمع الريفي: فيما مضى كان المجتمع الريفي يتشابه في الطبقة (مزارعين / فلاحين)، يخالطهم أناس جاؤوا من مناطق آخرى من أجل العمل في مهنة (الزراعة)، أمّا الآنّ فقد تطورت أنماط الحياة لديهم بشكل متسارع ، فلم يعد الريف ريفاً كالذي كان قبل 100 عام ، بل حتى 25 عاماً، ولكن رغم ذلك بقيت الآثار العشائرية ثابتة بجذورها في سلوكيات تلك المناطق، فما زال الغالبية العظمى منهم تُسيطر عليه فكرة القبلية والعشائرية في فض النزاعات وملكية الأراضي التي تشغل حيزاً كبيراً في حياتهم العامة والخاصة، لذا في الغالب يشكل المجتمع الريفي نسبة عالية من الجرائم رغم الهدوء وطبيعة العلاقات الاجتماعية والتقاليد المشتركة فيما بينهم التي تميزها مقارنة بالمدينة، إلا أنّ هذا المجتمع خطر في لحظات يتحول فيها من الهدوء إلى العنف المسلح بشكل متسارع لأسباب أبرزها مشاكل الأراضي والتغييرات في ديمغرافيته.

لم يعد مجتمع الريفي العراقي كما كان في السابق واحة للأمان، فأن الكثير من الظواهر السلبية بدأت بالظهور بعد ضعف الدولة ما بعد أحداث عام 2003م وسقوط الدولة العراقية بكامل مؤسساتها، إذ بات القانون العشائري هو المتسيّد على أرض الواقع، وأخذت جرائم القتل والسرقة وتجارة المخدرات والمهلوسات وحوادث السرقة واستخدام الأسلحة بكافة أنواعه طريقه لفض النزاع، رغم وحدة اللحمة الاجتماعية التي يتميز بها حتى وقت قريب والتي كانت السمة الغالبة في منع تلك الجرائم التي كانت لا تقاس بما تورده أرقام وأخبار الأجهزة الأمنية ومشاهدات مواقع التواصل الاجتماعية من كميات الأسلحة المتوسطة الخطرة [16]، مضافاً إلى وجود أسباب معاصرة وهي (فقدان السكان طبيعة حياتهم الاجتماعية المحافظة بسبب احتكاكهم بسكان المدن وتقليدهم في أسلوب حياتهم التي تنشد الاستقلالية الفردية وحرية التصرف، وقد أضعف ذلك روابط العلاقات الاجتماعية بين أفراد العائلات وفككها، ما زاد ظهور الانحرافات في أوساطها، ومنها العنف والجريمة) [17].

يرى البعض (إن إحصاءات ترجيح إجرام المدن عن إجرام الريف كماً ونوعاً ليس حاسماً، إذ من المحتمل أن يكون الارتفاع الظاهري في نسبة الإجرام في المدن عنه في الريف راجعاً إلى عدم تعقب الجرائم في المناطق الريفية بنفس الاهتمام الذي يتعقب به الشرطة في المدن، لأمر الذي يترتب عليه أن تصبح سجلات الجرائم في الريف غير كاملة ، ومن المحتمل أن تقيد بعض جرائم الريف في سجلات المدن نتيجة للقبض على مرتكبيها ومحاكمتهم في المدينة، مما يؤدي إلى التضخم الظاهري في إجرام المدينة على حساب إجرام الريف) [18]، بالإضافة إلى أن هناك مؤشرات تؤكد أن عصابات خطرة وبخاصة عصابات جرائم المخدرات التي برزت في الآونة الأخيرة نتيجة وجود دعم من قبل بعض العشائر لعصابات المخدرات التي قُدر عدد تجارها في محافظة المثنى وحدها بـ(600) تاجر مخدرات

[19]، وقد ذكرت وسائل إعلام عراقية خبر مقتل أحد أبناء العشائر والذي يعد من أبرز المتورطين بدماء عدد من المواطنين والمنتسبين وأحد أبرز تجار المخدرات في العراق [20].

برزت ظاهرة العنف في العراق ما بعد عام 2003 نتيجة الانهيار الشامل للدولة العراقية آنذاك، والفراغ الأمني الذي أحدثه عمليات الغزو الأمريكي للعراق وما تلاه من عمليات سلب ونهب في مفاصل الدولة العراقية، واتساع رقعة الانتقام الممنهج ضد العديد من أفراد النظام السابق والأجهزة الأمنية، كما ظهرت في المجتمع العراقي جرائم لم تكن معهودة مثل جريمة القتل على الهوية (الطائفية والعرقية)، وكذلك جريمة الاعتداء على دور العبادة والتهجير القسري[21].

وخلال هذه المدة توسعت سوق تهريب البشر في العراق ،إذ شكل العراقيون واحدة من أكبر مجموعات الوافدين غير النظاميين إلى أوروبا، وفي الغالب تتم عملية تهريبهم عبر طرق غير مشروعة وطرق غير قانونية إلى تلك الدول، إذ سعى الكثير من العراقيين إلى الوصول إلى تلك الدول عبر عمليات التهريب بسبب تدمير البنية التحتية المحطمة، ونقص فرصة العمل الاقتصادية، وضعف الدخل المحدود، وضعف المؤسسة السياسية، مما زاد الأمر سوء هو ارتفاع عمليات الاقتتال الطائفي الذي اندلع خلال أحداث تفجير المرقدين العسكريين (عليهما السلام) عام 2006 والتي لعبت دوراً في تشتيت اغلب العراقيين وعمليات النزوح القسرية التي حصلت ما بعد الأحداث للحصول على المساعدة من العنف وعدم الاستقرار الذي يجعل مناطق معينة من البلاد غير صالحة للسكن، إذ أنّ شعور الفرد بالغربة عن سياسة الحكومة في مجتمعه، وكذلك الميل إلى الاعتقاد بأن الحكومة وسياسة الأمة يديرها الآخرون ولصالح الآخرين وفق قواعد غير عادلة، تجعل من الإنسان محبطاً ويفكر في طرق أخرى للحصول على حقوقه أو محاولة استرجاع ما كان يريده، إذ يعتبر العنف ظاهرة اجتماعية عامة موجودة في كافة المجتمعات البشرية، رغم أن أشكاله وحجمه ونسبته تختلف من مجتمع إلى آخر، إلا أنّ المتغيرات التي تحدث في ملامح العنف في مجتمع معين تعكس التغيرات التي تحدث في النظم الاجتماعية الكبرى (النظم الاجتماعية والثقافية والشخصية)، ويكمّن مصدر القلق في أنّ العنف أصبح يشكل تهديدا لأمن الأفراد وسلامتهم، ويجعل حياتهم مغامرة لا تضمنها المخاطر، ولعل أخطر ما في العنف هو أنّه قد يأتي من أقرب الناس وأكثرهم ارتباطًا ضمن ما يعرف بالعنف الأسري أو القبلي أو المناطقي، وأنه يرتبط أحيانًا باتجاهات نفسية وسلوكية ومعتقدات خاطئة[22].

أنّ العنف في الغالب ينشأ من البيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد، كونه نتاج المجتمع الذي يعيش فيه، مثل المجتمع العشائري، إذ أن غالبية المجتمع العراقي مجتمع تعود جذورهم إلى المجتمع العشائري تحكمه جدلية الولاء والانتماء، وقد بقيت هذه المخلفات الاجتماعية ذات الامتدادات البدوية تحكم سلوك الأفراد في المدينة، فالمتصفح لتاريخ الحضارات يجد الكثير من الظروف الصعبة التي مرت بها البشرية نتيجة العنف والتعسف والاستبداد بدرجات مختلفة، لأسباب تاريخية اجتماعية سياسية، عبرت عن حالات من التأزم عاشتها المجتمعات في فترات عديدة [23].

المبحث الثالث / النتائج التوصيات والمقترحات

أولًا/ النتائج

1) تعتبر الأسرة العنصر الأول في تعزيز القيم الأخلاقية الصحيحة وتربية أفرادها بطريقة تجنبهم الانحراف وتحميهم من خطر القدوة السيئة.
2) أدى انهيار الدولة العراقية في عام 2033م بجميع جوانبها إلى زيادة معدلات الجريمة وتنوعها، مما أدى إلى تشقق كبير في البنية التنظيمية لهذا المجتمع.
3) يعتبر الجهل والظروف الاقتصادية السيئة مثل البطالة والفقر من العوامل التي تساهم في الجريمة في المجتمع.
4) تعد الجرائم الاقتصادية من أخطر القضايا التي تواجه المجتمع العراقي، لما لها من آثار سلبية على مجمل مرافق الدولة.

5) تطلب مكافحة الجريمة في العراق معالجة هذه التحديات، وتوفير البيئة المناسبة لتطبيق القانون، وتحقيق العدالة الاجتماعية.
6) يعود أصل معظم المجتمع العراقي إلى المجتمع العشائري الذي يتحكم فيه مفهوم الولاء والانتماء.

ثانياً / التوصيات

1. تنشيط جهاز الشرطة وخاصة الجهاز المعني بمكافحة جرائم والعمل على تطوير فعالية هذا الجهاز في إلقاء القبض على جميع المجرمين العائدين من الذين أطلق سراحهم من مرتكبي جريمة وأحالتهم الى القضاء وإصدار الأحكام بحقهم وإيداعهم في مؤسسات دور الإصلاح، وعدم شمولهم بأي قرار عفو خاص او عام.

2. ضرورة التأكيد على المحاكم في لإسراع عند النظر في كافة القضايا المطروحة عليها خاصة التي تتعلق بالقتل، او السرقة، او الزنا، او الخاصة بخرق الأعراف الاجتماعية وذلك لان التأخير في النظر فيها يودي الى عدم الثقة بالقانون ويؤدي التصرف الفردي وعدم المبالاة بالقانون.
3. العمل على تنشيط دور الجمهور بالتعاون مع جهاز الشرطة بالأخبار عن كل مرتكبي الجرائم لكي ينالوا جزاءهم على وفق القانون.
4. يجب مراجعة وتحديث القوانين بشكل دوري لضمان أنها تعكس القيم الحالية للمجتمع وتتعامل بفعالية مع الجرائم.

ثالثاً / المقترحات

1. نقترح إجراء دراسة ميدانية عقوبة جريمة الثأر بين العرف والقانون.
2. نقترح إجراء دراسة ميدانية عن دور القضاء العشائري في الحد من جرائم الثأر.

قائمة المصادر والمراجع

(1) عبود السراج: علم الإجرام وعلم العقاب، ط3، الكويت، 1985م، ص34.

(2) محمد ياسر الخواجة: علم الاجتماع الجنائي، ط1، المملكة العربية السعودية ـ الدمام، 2014م، ص21.

(3) أميل دور كهايم: قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة د. محمود قاسم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1961م، ص13.

(4) جمال الدين عبد الخالق السيد رمضان: الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، (بدون طبع)، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الإسكندرية، 1985م، ص ١٥٢.

(5) عبد الجبار عريم: نظريات علم الإجرام، جامعة بغداد، ط6، مطبعة المعارف، بغداد، 1973م، ص33.

(6) j.w. colemad and D. cress: social problems; N.Y. Harrer Row; publisher Ine; 1980, p347

(7) قدري الشيخ علي: علم الاجتماع الطبي، ط1، مكتبة المجتمع العربي، الأردن ــ عمان، 2008م، ص121.

(8) حسن عز الدين بحر العلوم: المجتمع المدني في الفكر الإسلامي، ط1، مركز النجف للثقافة والبحوث، النجف الأشرف، 2008م، ص20.

(9) علي أحمد المعماري: دراسات في علم الإجرام، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012م، ص67.
(10) عماد إسماعيل جميل الرواس: الجريمة في ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية: دراسة اجتماعية تحليلية، (أطروحة دكتوراه)، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2016م، ص10.
(11) خليفة إبراهيم عودة التميمي: واقع الجريمة في الريف - دراسة ميدانية في محافظة ديالى، (أطروحة دكتوراه)، كليت الآداب جامعة بغداد، 2004م، ص25.
(12) جاسم فيصل الزبيدي: الوركاء الحضارة المنهوبة، ط2، ج3، دار أديان للطباعة والنشر والتوزيع، السماوة، 2023م، ص18.

(13) غنام محمد غنام: علم الإجرام وعلم العقاب، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والطباعة والتوزيع، المنصورة، مصر، 2015، ص111.

(14) غنام محمد غنام: علم الإجرام وعلم العقاب، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والطباعة والتوزيع، المنصورة، مصر، 2015م، ص111.
(15) مازن بشير محمد: مبادئ علم الأجرام، ط1، مكتبة القمة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2009م، ص10.
(16) إحسان محمد الحسن: الفراغ ومشكلات استثماره: دراسة مقارنة في علم اجتماع الفراغ، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986م، ص14-15.
(17) عوني القلمجي: العراق.. القيامة تحت نصب التحرير، ط1، بغداد،2022م، ص352.
(18) كمال بوحدة: عالم الجريمة إلى الريف الجزائري، موقع العربي الجديد: www.alaraby.co.uk.
(19) طلال أبو عفيفة: أصول علمي الإجرام والعقاب وآخر الجهود الدولية والعربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، ط1، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، فلسطين، 2013م، ص299.
(20) أحمد عبد العزيز محمود السورضي: الإرهاب والإرعاب من خصائص الإمثريالية الأمريكية في العراق، ط1، دار غيداء للطباعة والنشر والتوزيع، 2019م، ص253.
(21) بعد ملاحقة في بادية السماوة.. قوة خاصة تجهز على (اسكوبار) المثنى، موقع شفق نيوز: www.shafaq.com.
(22) عماد إسماعيل جميل الرواس: الجريمة في ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية: دراسة اجتماعية تحليلية، (أطروحة دكتوراه)، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2016م، ص10.
(23) حسن الخاقاني: العنف الثقافي: خطاب خصوم الحداثة، ط1، دار الرافدين للنشر، بيروت، لبنان،2019م، ص80.

(1) Aboud Al-Sarraj: Criminology and Punishment, 3rd edition, Kuwait, 1985, p. 34.

(2) Muhammad Yasser Al-Khawaja: Criminal Sociology, 1st edition, Kingdom of Saudi Arabia - Dammam, 2014 AD, p. 21.

(3) Emile Durkheim: Rules of Method in Sociology, translated by Dr. Mahmoud Qasim, Egyptian Nahda Library, Cairo, 1961 AD, p. 13.

(4) Gamal al-Din Abdel-Khaleq al-Sayyid Ramadan: Crime and Deviance from a Social Service Perspective, (out of print), Modern University Office, Egypt, Alexandria, 1985, p. 152.

(5) Abdul-Jabbar Arim: Theories of Criminology, University of Baghdad, 6th edition, Al-Ma'arif Press, Baghdad, 1973 AD, p. 33.
(6) j.w. colemad and D. cress: social problems; N.Y. Harrer Row; publisher In; 1980, p347
(7) Qadri Sheikh Ali: Medical Sociology, 1st edition, Arab Society Library, Jordan - Amman, 2008 AD, p. 121.
(8) Hassan Ezz al-Din Bahr al-Ulum: Civil Society in Islamic Thought, 1st edition, Najaf Center for Culture and Research, Najaf al-Ashraf, 2008, p. 20.
(9) Ali Ahmed Al-Maamari: Studies in Criminology, 1st edition, Dar Ghaida for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2012, p. 67.
(10)Imad Ismail Jamil Al-Rawas: Crime in light of social and political changes: an analytical social study, (PhD thesis), University of Baghdad, College of Arts, Department of Sociology, 2016, p. 10.
(11) Khalifa Ibrahim Odeh Al-Tamimi: The reality of crime in the countryside - a field study in Diyala Governorate, (PhD thesis), College of Arts, University of Baghdad, 2004, p. 25.
(12) Jassim Faisal Al-Zubaidi: Warka, the Stolen Civilization, 2nd edition, vol. 3, Dar Adyan for Printing, Publishing and Distribution, Samawah, 2023 AD, p. 18.
(13) Ghannam Muhammad Ghannam: Criminology and Punishment, 1st edition, Dar Al-Fikr and Al-Qanoun for Publishing, Printing and Distribution, Mansoura, Egypt, 2015, p. 111.

(14) Ghannam Muhammad Ghannam: Criminology and Punishment, 1st edition, Dar Al-Fikr and Al-Qanoon for Publishing, Printing and Distribution, Mansoura, Egypt, 2015, p. 111.
(15) Mazen Bashir Muhammad: Principles of Criminology, 1st edition, Al-Qimma Library for Printing, Publishing and Distribution, Baghdad, 2009, p. 10.
(16) Ihsan Muhammad Al-Hassan: Emptiness and the Problems of Exploiting It: A Comparative Study in the Sociology of Emptiness, 1st edition, Dar Al-Tali'ah for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon, 1986, pp. 14-15.
(17) Awni Al-Qalamji: Iraq.. Resurrection under the Tahrir Monument, 1st edition, Baghdad, 2022 AD, p. 352.
(18) Kamal Bouwahda: Underworld to the Algerian Rif, New Arab Website: www.alaraby.co.uk
(19) Talal Abu Afifa: The Origins of the Popularity of Crime and Punishment and finally the International and Arab Issue on Combating Transnational Organized Crime, 1st edition, Dar Rijal for Publishing and Distribution, Jerusalem, Palestine, 2013, p. 299.
(20) Ahmed Abdel Aziz Mahmoud Al-Sourdi: Terrorism and terror are characteristics of American imperialism in Iraq, 1st edition, Dar Ghaida for Printing, Publishing and Distribution, 2019, p. 253.
(21) Later in the desert of Samawah... a special force attacks (Escobar) Al-Muthanna, Shafaq News website: www.safaq.com.
(22) Imad Ismail Jamil Al-Rawas: Crime under social and political conditions: an analytical social study, (PhD thesis), University of Baghdad, College of Arts, Department of Sociology, 2016, p. 10
(23) Hassan Al-Khaqani: Cultural Violence: The Discourse of the Opponents of Modernity, 1st edition, Al-Rafidain Publishing House, Beirut, Lebanon, 2019, p. 80.